

# بعد ٥ سنوات من الإصلاح

السبت ٦ نوفمبر ٢٠٢١

٥ سنوات كاملة مرت على بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى التي انطلقت فعلياً بقرار تحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، وتضمنت إصلاح هيكل الدعم ومنظومة الضرائب، وامتدت لسياسات توزيع الدخل وهيكل الأجور والمعاشات وغيرها من السياسات التي غيّرت وجه الاقتصاد المصري بالكامل.

٥ سنوات كاملة مرت على بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى التي انطلقت فعلياً بقرار تحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، وتضمنت إصلاح هيكل الدعم ومنظومة الضرائب، وامتدت لسياسات توزيع الدخل وهيكل الأجور والمعاشات وغيرها من السياسات التي غيّرت وجه الاقتصاد المصري بالكامل.

وحصد المصريون مكاسب عديدة من هذا الإصلاح بعد أن تحملوا الكثير من المتاعب في أول عامين من انطلاقه، وتحديداً حتى نهاية عام ٢٠١٨، إلا أن الفترة التي تلت هذا التاريخ حملت معها الكثير من الفرص وثماراً حقيقية حصدها كل المصريين من هذا البرنامج.

ولعل أبرزها المؤشر الأكثر صدقاً في قياس المستوى المعيشي للأفراد في أي مجتمع وهو مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، الذي يوضح متوسط دخل كل فرد خلال عام من إجمالي دخل الدولة.

ووفقاً لبيانات البنك الدولي ارتفع هذا المؤشر ارتفاعاً مطرداً من ٢٤٤٤ دولاراً سنوياً في ٢٠١٧ إلى ٣٥٤٧ دولاراً في ٢٠٢٠ بمعدل زيادة ٤٥% خلال ٣ أعوام فقط، وبالرغم من جائحة كورونا التي ضربت العالم في عام ٢٠٢٠ وبالطبع أثرت على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في هذا العام.

كما شهدت هذه الفترة أيضاً تراجع معدل الفقر لأول مرة منذ ٢٠ سنة إلى ٢٩.٧% في العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ مقابل ٣٢.٥% في العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨، بحسب ما ذكره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما تراجعت نسبة الفقر المدقع أو الشديد على مستوى الجمهورية إلى ٤.٥% مقابل ٦.٢% في ٢٠١٧-٢٠١٨.

وكشف بحث الدخل والإنفاق الخاص بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتباط إيجابي بين نسبة الفقراء وحجم الأسرة، حيث إن ٨٠.٦% من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها ١٠ أفراد أو أكثر هم من الفقراء، و ٤٨.١% من الأفراد الذين يقيمون في أسر بها ٦-٧ أفراد فقراء، مقارنة بـ ٧.٥% من الأسر التي بها أقل من ٤ أفراد.

وهذا الأمر يوضح بشكل مهم للغاية ضرورة القضاء على ظاهرة الزيادة السكانية وتعدد المواليد للأسرة الواحدة، باعتبار أن زيادة عدد الأسرة يخفّض متوسط دخل الفرد فيها وبالتالي يدفعها إلى الفقر، كما أن فقر الأسرة يدفعها لتراجع مستويات التعليم والثقافة ولجوئها لتكوين حماية اجتماعية بتعدد المواليد باعتبارهم مصدراً للدخل في المستقبل وفق تقديرها.

### لذا يعد الفقر سبباً ونتيجة للزيادة السكانية في الوقت ذاته.

كما شهدت السنوات الماضية تحسناً ملحوظاً في معدل البطالة الذي تراجع ١٢.٣% تقريباً قبل انطلاق برنامج الإصلاح إلى ٧.٣% في نهاية يونيو ٢٠٢١، وهو ما يوضح حركة التحسن الكبيرة في توليد الوظائف في الاقتصاد، ويعطى مؤشراً أيضاً على تحسن متوسط الأجور في سوق العمل بقطاعاته المختلفة.

تأتى هذه المؤشرات إلى جانب التراجع الحاد في معدل التضخم على نحو أسهم بفاعلية في حماية القوة الشرائية للأفراد وعدم تدهور دخلهم الحقيقي الذي يعبر عن قدرة الدخل النقدي على شراء السلع والخدمات.

وكذلك التطور الشديد في خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية من طرق ومرافق وكهرباء وغاز وغيرها.

وهذه التطورات أجبرت العالم على الاهتمام بالتجربة التنموية المصرية ووضعها كأحد أهم النماذج الإصلاحية الناجحة في القرن الـ ٢١، فضلاً عن اعتبار مصر واحدة من أفضل الدول الناشئة اقتصادياً في العالم خاصة بعدما سجلت ثالث أعلى معدل نمو اقتصادي في العالم في عام ٢٠١٩ وأعلى معدل نمو اقتصادي في العالم في ٢٠٢٠، والوجهة الأكثر استقبلاً للاستثمارات الأجنبية في قارة أفريقيا في هذين العامين.

وتمضى القيادة السياسية حالياً في تنفيذ المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي التي تهتم بإصلاح هيكل النمو وتعزيز قطاعات الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، مع التوجه للاقتصاد النظيف الذي يحافظ على البيئة.. ويجب علينا جميعاً دعمها ومساندتها لتحقيق المزيد من التطور لوطننا مصر.